האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

تأثير سياسة الفقر
على الوضع الاقتصادي في القدس الشرقية

أيار 2012

كتابة: المحامية نسرين عليان
ورونيت سيلع والمحامية ميخال بوميرنتس

ترجمة للعربية: تواصل للترجمة والتعريب

האגודה לזכויות האזרח בישראל
جمعية حقوق المواطن في إسرائيل
The Association for Civil Rights in Israel

مدخل:

عشيّة ما يسمى "يوم القدس" في كلّ عام، تنشر وسائل الإعلام بيانات حول الوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ المتدنّي لعموم سكّان القدس. تُظهِر مراجعة هذه البيانات أنّ السكّان الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة (360,882 نسمة)، الذين يشكلون 38% من إجمالي سكان القدس[1]، يعانون من الفقر المدقع، ومن أفقٍ تشغيليٍّ محدود جدًّا، ومن جهاز تعليم مُهمَل وضعيف، ومن غيابٍ للبُنى التحتيّة الماديّة والاقتصاديّة.

القدس الشرقية بالأرقام

عدد السكّان: 360,882 فلسطينيًّا؛ ويشكّلون 38% من إجمالي سكّان القدس.

عدد الأنفس تحت خطّ الفقر: 78% من مجموع السكّان؛ 84% من الأطفال؛ وتشكل هذه النسبة التراجع الأعلى عبر السنين.

وتُظهر بيانات التأمين الوطنيّ من العام 2010 تفاقمًا في أحجام الفقر في جميع أرجاء إسرائيل، لكن الوضع في القدس الشرقيّة أخطر من ذلك، حيث يقبع 78% من السكّان وَ 84% من الأطفال تحت خطّ الفقر[2]. على سبيل المقارنة، تُظهِر المعطيات من العام 2006 أنّ 64% من الفلسطينيّين في القدس قبعوا إذّاك تحت خطّ الفقر، وَ 73% منهم من الأطفال- وهم يشكّلون نصف السكّان الفلسطينيّين الذين يقطنون في القدس الشرقيّة.

نبتغي من خلال هذه الوثيقة التي تنشرها جمعيّة حقوق المواطن التحذير من انزلاق مزيد من العائلات الفلسطينيّة إلى دوائر الفقر بوتيرة متسارعة؛ ونبتغي التوقّف عند المعوّقات التي يواجهها الفلسطينيّون عند قيامهم بالبحث عن عمل يمكّنهم من تحقيق العيش الكريم؛ وكذلك الإشارة إلى السياسة الإسرائيليّة التي دفعت نحو تدهور بالغ في الوضع الاجتماعيّ- الاقتصاديّ، والانتهاك المتكرّر لحقوق السكّان؛ ونبتغي كذلك اقتراح تغييرات مستوجَبة في السياسات القائمة، ومن بينها استثمار الجهود والموارد المطلوبة.

مسبِّبات أحجام الفقر البالغة ونواتِجُه متنوّعة للغاية، لكن من نوافل القول أنّ التشغيل اللائق الذي يقترن بشروط عمل جيّدة يشكّل مدماكًا مُهمًّا في القدرة على التخلّص من الفقر. سنستعرض في هذه النشرة مُشكلات التّشغيل في صفوف سكّان القدس الشرقيّة، والسياسات الإسرائيليّة، والمعوّقات التي تقف أمام أغلبية سكّان المدينة. تعاني الكثير من العائلات الفلسطينيّة التي تعيش في دائرة الفقر من البطالة ومن التشغيل الجزئيّ (أي التشغيل بوظائف جزئيّة). وفي أحيان كثيرة، لا يحصل حتّى من يعمل بوظيفة كاملة على مقابل ماديّ لائق، ويجد نفسه مجبرًا على الاكتفاء بالحدّ الأدنى من الأجر، بل حتّى أقلّ من ذلك. كما لا تتوافر بيانات رسميّة حول نسب البطالة في صفوف الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة، وذلك لأنّ السلطات المختلفة لا تفصّل في بياناتها بين العرب واليهود في المدينة. الكتاب الإحصائيّ السنويّ للقدس (من إصدار معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة) يعرض بيانات حول نسبة السكّان العرب واليهود الذين فوق سنّ الـ 15 ويشاركون في "قوّة العمل المدنيّة"، أي يعملون بوظيفة جزئيّة، أو كاملة، أو جزئيّة، أو إنّهم يبحثون عن عمل. يتبيّن من البيانات أنّ

[1] من معطيات سجل السكان لعام 2011.

[2] التقرير السنوي للتامين الوطني 2011, http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2010.pdf

حوالي 40% من الرجال العرب لا يشاركون في القوّة العاملة، أمّا بالنسبة للنساء العربيّات، فالصورة قاتمة جدًّا حيث لا تشارك 85% منهنّ في قوّة العمل[3]. معظم هؤلاء من ربّات البيوت، أو الطالبات، أو النساء اللواتي لا يقدرن على العمل لأسباب متنوّعة.

التخطيط والبناء: لا يُسمح للفلسطينيّين بالبناء إلاّ على 17% من مساحة القدس الشرقيّة، وقد جرى استغلال غالبيّة هذه المساحة للبناء؛ الخرائط الهيكليّة المفصّلة غائبة في جميع الأحياء: نِسَب البناء المسموح بها في الأحياء الفلسطينيّة تصل غالبًا إلى 35%–75% مقابل 75%–150% في الأحياء اليهوديّة.

مصادرة الأراضي: منذ العام 1967، صودر ثلث أراضي الفلسطينيّين في القدس، وبُنيت عليها آلاف الشقق للسكّان اليهود؛ 35% من المساحات التي خضعت للتخطيط في الأحياء الفلسطينيّة تندرج تحت التعريف "مساحات طبيعيّة مفتوحة" ولا يسمح بالبناء عليها.

السكن والاكتظاظ: 13% فقط من الوحدات السكنيّة التي صودق على بنائها في المدينة في الفترة الواقعة بين العامين 2005 وَ 2009، تقع في أحياء فلسطينيّة؛ المساحة المتوافرة للسكن للفرد الواحد في الأحياء اليهوديّة تصل إلى 20 مترًا مربّعًا، مقابل 11 مترًا مربّعًا في الأحياء الفلسطينيّة.

هذا الوضع الخطير لسكان القدس الشرقية يشكّل – في الأساس– محصلّة سياسات متواصلة عبر عقود طويلة أدّت إلى إضعاف كبير للقدس الشرقيّة في جميع المناحي الحياتيّة. شكّلت القدس الشرقيّة مركزًا فلسطينيًّا مدينيًّا من الدرجة الأولى في الجوانب السياسيّة والاقتصاديّة والثقافيّة والدينيّة. بعد احتلالها وضمّها إلى إسرائيل من جانب واحد في العام 1967، وفرض القانون الإسرائيليّ على البلدة القديمة والأحياء الفلسطينيّة المجاورة، وعلى بعض القرى المتاخمة، تَحوَّلَ السكّان مكرهين إلى مُقيمين دائمين في إسرائيل، وأصبحوا يحملون بطاقات الهُويّة الزرقاء، ويتحلَّوْن بمكانة قانونيّة تختلف عن مكانة سكّان سائر المناطق في الضفّة الغربيّة.

حيال هذا الوضع غير الطبيعيّ، يُلزم القانون الإسرائيليّ والقانون الدوليّ كذلك، دولة إسرائيل التدقيق في مسألة منح الحقوق للسكّان المقدسيين وإيجاد حلول خاصّة على ضوء الوضع السياسيّ. على الرغم من ذلك، مارست السلطات البلديّة والحكوميّة خلال 45 السنة الماضية سياسات تميزّت بالإهمال والانتهاك الخطير لحقوق السكّان الأساسيّة. وبسبب الانقطاع السياسيّ بين السكّان والسلطات، لا تُسمع أصواتهم في أروقة مراكز صنع القرار، وتتعارض السياسات تجاههم مع مصالحهم الجوهريّة. في السنوات الأخيرة، حصل تدهور آخر في حالة سكّان القدس الشرقيّة الاجتماعيّة والسياسيّة والاقتصاديّة، وذلك عند بناء جدار الفصل، وعزل القدس الشرقيّة عن الضفّة الغربيّة.

المحصّلة المتراكمة للضمّ والإهمال وانتهاك الحقوق واستكمال بناء جدار الفصل هي تدهور غير مسبوق في أوضاع الفلسطينيّين المقدسيّين. هذه النشرة تتمركز حول الوضع الاقتصادي المتدهور لسكان القدس الشرقية، سيتم من خلالها إلقاء الضوء على بعض العوامل المركزيّة التي ساهمت في تكريس الفقر المزمن في القدس الشرقيّة، والتي تحدّ اليوم من قدرة السكّان على الانخراط في سوق العمل:

[3] الكتاب الإحصائيّ السنويّ للقدس (من إصدار معهد القدس للدراسات الإسرائيليّة) عام2011 ص 231.

أ. جدار الفصل والعزل عن الضفّة الغربيّة

عزل جدار الفصل الذي يحيط بالقدس على امتداد 142 كلم[4] أحياءً وضواحيَ فلسطينيّة بعضها عن البعض الآخر، وعزلها كذلك عن المركز المدينيّ. وبسبب سياسات الحواجز وتصاريح الدخول، تحوّلت القدس الشرقيّة من مركز إقليميّ يوفّر الخدمات والتشغيل لدوائر واسعة من سكّان الضفّة الغربيّة، تحوّلت إلى مدينة هامشيّة يجري فرض قيود بالغة على الدخول إليها. على سبيل المثال، وفدَ آلاف المصلّين لأداء صلاة الجمعة في مسجد الأقصى من جميع أرجاء الضفّة الغربيّة، واستغلّوا وجودهم في القدس هناك لشراء المنتجات المختلفة. هؤلاء توقّفوا عن القدوم إلى المدينة تقريبًا. كما ولّد هذا العزل تراجعًا ملحوظًا في القوّة الشرائيّة المحتملة للمستهلكين من المناطق المتاخمة للقدس، كأبو ديس والسواحرة الشرقيّة والعيزريّة. اعتاد هؤلاء على الذهاب للتسوق على نحوٍ ثابت إلى الأسواق في القدس الشرقيّة، وإلى المركز المدينيّ في شارع صلاح الدين. فقط 4% من سكّان المنطقة التي تقع وراء جدار الفصل واصلوا شراء حاجيّاتهم داخل القدس بعد إكمال بنائه، مقابل 18% قبل ذلك. في المقابل، قفزت نسبة استهلاكهم في المناطق التي لا تتطلّب انتقالاً عبر الجدار والحواجز من 25% إلى 50%.[5] ممّا ألحق الضرر البالغ بمتاجر مركز مدينة القدس الشرقيّة والبلدة القديمة،[6] فتفاقمت وتيرة إقالة العمّال هناك.

جدار الفصل والحواجز: بناء 142 كيلومترًا من جدار الفصل، وإغلاق المعابر، وتطبيق سياسة تصاريح الدخول، كلّ هذه العوامل عزلت القدس عن الضفة الغربيّة وأضعفت سكّانها من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أحياء من وراء الجدار: عُزل عن المدينة 90,000 من سكّانها الذين يحملون بطاقات هُويّة زرقاء، وذلك من الأحياء التالية: راس خميس؛ ضاحية السلام؛ مخيم شعفاط للاجئين؛ كفر عقب؛ سميرميس. يُطلب من هؤلاء عبور الحواجز في كلّ يوم لغرض تلقّي التعليم والعلاجات الطبّيّة والقيام بالزيارات العائليّة وما شابه.

أثّر بناء جدار الفصل بشكل حاسم على سكّان عدد من الأحياء التي تقع ضمن مناطق نفوذ بلديّة القدس، لكنّها عُزلت اليوم عن المدينة بواسطة جدار الفصل. نحو 90,000[7] (وثمّة ادّعاءات العدد أكبر من ذلك) من حَمَلَة بطاقات الهُويّة الزرقاء يسكنون في قرية كفر عقب، سميراميس، جزء من مدينة قلنديا، وراس خميس، وضاحية السلام، وراس شحادة، ومخيّم اللاجئين شعفاط. يُضطرّ هؤلاء السكّان إلى المرور من خلال الحواجز كلّما دخلوا وخرجوا فيها من أحيائهم لغرض

---

[4] تقرير الأمم المتّحدة، مستجدّات حول موضوع الجدار، تمّوز 2011، ص 4.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_update_july_2011_hebrew.pdf

[5] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006، ص 66.
http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

[6] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006. ص 22.
http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

[7] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006، ص 34.
http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

كسب لقمة العيش، وتلقّي الدراسة، والحصول على الخدمات الصحّيّة، وزيارة الأقارب والأصدقاء، عدا عن انتهاك حرّيّة التنقّل والحركة، والفترات الطويلة وغير المتوقّعة التي يقضيها السكّان على الحواجز في الطريق إلى داخل القدس، وإلى إغلاق الحواجز لعدد غير متوقّع من الساعات، وإغلاقها عند حصول توتّرات، وما إلى ذلك. أشار 55% من السكّان في استطلاع حول إسقاطات الجدار عليهم أنّ التأثير الأوّل والمباشر هو على لقمة عيشهم ومكان عملهم.[8]

تأثّر المقدسيّون الذين يعملون في الزراعة، والتجارة بالحاجات الغذائيّة من إقامة جدار الفصل، ويواجهون صعوبات جمّة في المتاجرة مع الضفّة الغربيّة. لقد وُضعت نظم جديدة لنقل المنتجات الزراعيّة بكمّيّات تجاريّة من الضفّة الغربيّة إلى داخل إسرائيل من خلال طريقة "ظهر إلى ظهر" فقط في المعابر المعدّة. هذه النظم تعقّد عمليّة المتاجرة وتجعلها باهظة الثمن. يُطلب ممّن ينقل موادَّ غذائيّة بكمّيّات تجاريّة من الضفّة الغربيّة إلى منطقة القدس أن يصل إلى معبر "عوفير" في الساعات والأيّام الثابتة التي يُفتح فيها المعبر.[9]

مجالات العمل : 25% في الفَندقة والمطاعم؛ 19% في التربية والتعليم؛ 19% يقدّمون خدمات عامّة [البيانات– حول لواء القدس]؛ المنطقة الصناعيّة الفلسطينيّة الوحيدة في وادي الجوز يتهدّدها خطر الإغلاق.

المستشفيات في القدس الشرقيّة: تَوَلَّدَ عجز ماليّ لدى هذه المؤسّسات بسبب بناء جدار الفصل العازل، والقيود التي فُرضت على وصول المرضى والطواقم الطبية من الضفّة الغربيّة. حتى ذلك الحين شكّلت هذه المستشفيات المركز الطبّيّ لجميع مناطق الضفّة الغربيّة. اما بعد بناء الجدار تراجعت حتى نسبة المقدسين الساكنين خلف الجدار الذين توجّهوا إلى مستشفيات القدس للحصول على علاج فيها من 69% إلى 29%.

ب. <u>سوق عمالة معزول وهزيل</u>

أصبح سوق العمل في القدس الشرقيّة معزولاً بسبب وضعها الخاصّ، وأصبحت فرص تطويره بالغة الندرة. يُدْرِج المركز الفلسطينيّ للإحصاء ثلاثة مجالات تشغيل أساسيّة للفلسطينيّين من سكّان لواء القدس (اللواء الذي يشمل –وَفق تعريف المركز– الأحياءَ الفلسطينيّة داخل حدود السلطة البلديّة والمناطق المجاورة)، وهي: الفَندقة والمطاعم (25%)، والتربية والتعليم (18.9%)، وفي مجال تقديم الخدمات العامّة (18.9). تضرّر أصحاب المصالح المقدسيّون، في مجالات الفنادق والمطاعم والمجالات المتفرّعة عنها، تضرّرًا شديدًا خلال العَقد الماضي (2000– 2010)، ولا تشهد السنوات الأخيرة سوى بعض الانتعاش الجزئيّ. التدهور الأمنيّ الخطير خلال سنوات أوج الانتفاضة الثانية، والعزل الذي خلقه جدار الفصل، والأزمة الاقتصاديّة العالميّة، أدّت –مجتمِعةً– إلى تراجع كبير في السياحة الداخليّة والخارجيّة على حدّ سواء. وبحسب تقريرٍ نشرتْه منظّمة "المقدسيّ"، جرى منذ العام 1999 إغلاق أكثر من 5,000 مصلحة تجاريّة فلسطينيّة في القدس.[10]

---

[8] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006، ص 38.
http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

[9] ردّ الضابط يغآل لوغاسي مدير وحدة المعابر المحيطة بالقدس على توجّه جمعيّة حقوق المواطن من تاريخ 4.5.08.

[10] حقوق العمّال الفلسطينيّين في سوق العمل الإسرائيليّ والمستعمرات، المقدسيّ للتطوير الاجتماعيّ، 2011، ص 6. http://home.al-maqdese.org/ar/1/5?tn=others

تتواجد في القدس الشرقيّة منطقة صناعيّة واحدة، وهي مهدَّدة اليوم بالإغلاق. تنتشر المنطقة الصناعيّة وادي الجوز المجاورة للبلدة القديمة في عدد قليل من الشوارع، وينتشر فيها عدد محدود من الصناعات، وعلى رأسها ورش تصليح السيّارات. يقدَّر عدد الورشات في مجالات السيّارات والكراجات التي يملكها الفلسطينيّون بِـ 162 ورشة، وتقع اغلبها في منطقة وادي الجوز وفي بعض الشوارع الأخرى في أحياء متفرّقة. [11] في الآونة الأخيرة، قامت بلديّة القدس بتوزيع أوامر إخلاء لأصحاب المصالح في وادي الجوز بسبب النية لتوسيع الشوارع، ولأنّ هذه الورش تقع في قلب حيّ سكنيّ.
كما أن الكلفة الباهظة والبيروقراطيّة المعقّدة تَحُول – في الكثير من الحالات– دون إقامة رجال أعمال فلسطينيّين لمشاريع تجاريّة في القدس، وتفضيلهم بدل ذلك استثمار أموالهم في المناطق الفلسطينيّة، لا سيّما في مدن رام الله والخليل وبيت لحم التي تشهد في السنوات الأخيرة ازدهارًا اقتصاديًّا، وتعرض شروطًا مريحة على المستثمرين في كلّ ما يتعلّق بالضرائب وإدارة مراكز تجاريّة وصناعيّة.

ج. <u>إهمال جهاز التعليم وعوائق أمام التحصيل العلميّ والتأهيل المهنيّ</u>

يقع جهاز التعليم في القدس الشرقيّة ضمن مسؤوليّة وزارة التربية والتعليم ومديريّة التعليم في القدس الشرقيّة، وهو يعاني من إهمال خطير وميزانيّات متدنّية، ومن الاكتظاظ والنقص في الغرف التدريسيّة، ومن مشاكل أخرى كثيرة. بحسب بيانات مديريّة التعليم في بلديّة القدس يبدأ تسرّب أعداد كبيرة من الطلاّب الفلسطينيّين في سنّ مبكّرة. 40% من طلاّب الصفوف الثانية عشرة الفلسطينيّين في القدس لا ينهون 12 سنة تعليميّة، ولا يحصل على شهادة البجروت الإسرائيليّة سوى جزء بسيط ممّن ينهون المرحلة الثانويّة، بينما تتعلّم الأغلبيّة بحسب منهاج التعليم الفلسطينيّ، وتتقدّم إلى امتحان التوجيهيّ في نهاية مرحلة الصفّ الثاني عشر أسوة بسائر الطلاّب في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة.

يتعلّم طلاّب المدارس في القدس الشرقية اللغة العبريّة كلغةً ثالثة بعد العربيّة والإنجليزيّة، بل رابعةً في بعض الأحيان، بعد الفرنسيّة أو الألمانيّة. ربع التلاميذ يرتادون مدارس خاصّة لا تدرّس العبريّة إلاّ في ما ندر. [12] بالإضافة إلى ذلك، لم يحصل الكثير من المعلّمين الذين يدرّسون العبريّة في مدارس القدس الشرقيّة على التأهيل الملائم لتدريس اللغة، وهي لا تشكل موضوع اختصاصهم[13]. ينتج عن ذلك أنّ غالبيّة خرّيجي جهاز التعليم العربيّ في القدس الشرقيّة لا يتحدّثون اللغة العبريّة بمستوى عالٍ. وحتّى أولئك الذين يستطيعون الانخراط في أعمال تتطلّب استخدام اللغة العبريّة على نحوٍ يوميّ،

[11] المركز الفلسطينيّ للإحصاء– القدس 2011، ص 214.

[12] شهادة فشل– حالة جهاز التعليم في القدس الشرقيّة، تقرير جمعيّة حقوق المواطن وجمعية عير عميم 2010، ص 7.
http://www.acri.org.il/pdf/EJeducation2010.pdf

[13] القدس كهدف للهجره داخل المجتمع الفلسطيني في اسرائيل، اسمهان مصري– حرزالله ، عرن رزين ومايه حوشن, مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة 2011 ص 92

ليسوا على دراية كافية بها في سبيل إشغال وظائف مكتبيّة وإداريّة وتجاريّة، أو أيّة وظيفة تتطلّب دراية تامّة بقراءة وكتابة اللغة. وعليه، ينخرط هؤلاء في أعمال تتطلّب قوّة ومهارة بدنيّتين.

النقص في الغرف التدريسيّة: نقص مزمن يقدر بحوالي ألف (1,000) غرفة تدريسيّة في جهاز التعليم، على الرغم من التزام السلطات أمام المحاكم بسد النقص؛ كما أن الغرف التدريسيّة التي يجري بناؤها لا تقلّص الفجوة.

نقص في رياض الأطفال: ثمّة 6 روضات بلديّة للمرحلة قبل الإلزاميّة في القدس الشرقيّة مقابل 66 روضة كهذه في القدس الغربيّة؛ صعوبة بالغة في تطبيق قرار الحكومة القاضي بسَرَيان قانون التعليم الإلزاميّ على سنّ 3- 4 سنوات في السنة الدراسيّة القادمة.

التعليم الثانويّ والجامعيّ: نسبة التسرّب في صفوف طلاّب الصف الثاني عشر تبلغ 40؛ يجد الطلاّب الذين بحوزتهم شهادة الإنهاء التعليم الثانوي الفلسطيني ("التوجيهيّ") صعوبة في القبول للجامعات الإسرائيلية؛ بعض الألقاب الأكاديميّة من الجامعات الفلسطينيّة بما في ذلك جامعة القدس- ابو ديس، لا يُعترف بها في إسرائيل.

غياب شهادة البجروت، والدراية الجزئيّة باللغة العبريّة، تؤدّيان بمن ينهون 12 سنة تعليميّة (60%) إلى مواجهة صعوبات في القبول للجامعات الإسرائيليّة. يستثمر بعض هؤلاء الطلاب موارد ماليّة جمّة ويخصّصون سنة أو أكثر لدراسة اللغة العبريّة واستكمال او تحصيل للبجروت من خلال سنة تحضيريّة في الجامعة أو في معاهد خاصّة في القدس الشرقيّة مُعَدّة لهذا الغرض. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل الامتحان البسيخومتريّ عائقًا جِدّيًّا أمام الشبّان العرب خرّيجي جهاز التعليم الإسرائيليّ، فكم بالأحرى عندما يدور الحديث عن خرّيجي جهاز التعليم في القدس الشرقيّة! كلّ هذه المسائل تضع العقبات أمام الشبان من القدس الشرقيّة عند توجُّههم لتَلَقّي الدراسة الأكاديميّة في المؤسّسات الإسرائيليّة.

يتوجّه الكثيرون من الشبان الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة لاكتساب الألقاب الأكاديميّة والتدريب المهنيّ في الضفّة الغربيّة، وحتّى في الدول العربيّة وأوروبا، والولايات المتّحدة الأمريكيّة. وإذا رغب هؤلاء في الانخراط في سوق العمل في القدس، وجب عليهم تعلُّم دورات استكمال، والخضوع لامتحانات بغية الحصول على الاعتراف الإسرائيليّ الرسميّ، أو العثور بدل ذلك على عمل في الضفّة الغربيّة حيث يُعترف بألقابهم وشهاداتهم. من النتائج المقلقة لهذا الأمر هجرةُ الشرائح المثقّفة التي ترعرعت في القدس الشرقيّة إلى الضفّة الغربيّة أو إلى خارج البلاد.

مكاتب الخدمات الاجتماعيّة:
3 مكاتب في القدس الشرقيّة تعالج 38% من السكّان، مقابل 18 مكتبًا للخدمات الاجتماعية في القدس الغربيّة؛ حتّى بعد إضافة 19 وظيفة ثمّة اكتظاظ شديد وضرورة لإضافة 15 مِلاكًا أو وظيفة آخر.

الأولاد في دائرة خطر: 6,150 ولدًا في دائرة الخطر؛ ارتفاع في العنف داخل العائلة؛ في العام 2010 أُرسِل 71 ولدًا إلى مؤسّسات عربيّة في الشمال بسبب غياب أُطر للأولاد العرب في القدس.

صعوبة انخراط النساء في سوق العمل:

تعدّ المرأة الفلسطينيّة في القدس أوّل المتضرّرين من المكانة الاجتماعيّة– الاقتصاديّة المتدنّية، ومن النقص في أُطُر التعليم لها ولأبنائها، ومن النقص في أماكن عمل ملائمة.

وكما أشير سابقًا، لا تتعدّى نسبة النساء الفلسطينيّات من القدس الشرقيّة اللواتي ينخرطن في سوق العمل 15%. نحو 70.9% من النساء[14] اللواتي لا يخرجن للعمل يَعْزُون الأمر إلى التوقّعات الاجتماعيّة التي تتطلّب أن يقمن برعاية الأبناء والاهتمام بالأعمال المنزليّة أو رعاية أفراد العائلة. في المجتمع المحافظ في القدس الشرقيّة، يُتوقّع من النساء اللواتي يذهبن للعمل خارج المنزل أن يواصلن القيام بالأعمال المنزليّة والواجبات تجاه الزوج والأولاد والعائلة الموسّعة، بالإضافة إلى تطوّرهنّ المهنيّ. التضارب بين المصلحة العائليّة والمصلحة المهنيّة يضع المرأة الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة بين المطرقة والسندان.

أما بالنسبة للنساء العاملات فغالبيتهنّ يعثرن على عمل في القدس الشرقيّة، وفي وظائف جزئيّة. مجالات العمل المتعارَف عليها تشمل التربية والتعليم، ووظائف مكتبيّة في القطاع الخاصّ، كمكاتب المحامين ومدقّقي الحسابات، ووظائف مختلفة في مراكز خدماتيّة كصناديق المرضى. تعمل النساء كذلك في أعمال التنظيف في المدينة الشرقيّة والمدينة الغربيّة. في الكثير من الحالات يجري توظيفهنّ في هذه الأعمال من خلال شركات المقاولين، حيث تُنتهك حقوقهنّ الأساسيّة في بعض الأحيان انتهاكًا صارخًا. في بعض الحالات يكون المردود الماليّ للعمل هزيلاً للغاية بحيث تفضّل بعض النساء البقاء في منازلهنّ، وعدم الخروج للعمل.

أمهات الأطفال الصغار اللواتي يرغبن في الخروج للعمل يواجهن غيابًا شبه تامّ لأطر تربويّة بلديّة لأطفالهنّ. في العام الدراسي 2011–2012، انخرط 433 طفلاً في سنّ 3–4 في الروضات البلديّة من أصل 15,000 طفل فلسطينيّ في هذه الفئة العمْريّة. وعلى الرغم من وجود عشرات الروضات الإضافيّة الخاصّة، لا تستطيع غالبيّة العائلات تسجيل أطفالها هناك بسبب رسوم التعليم الباهظة. قرار الحكومة الصادر في شهر كانون الثاني 2011، الذي يقضي بفرض قانون التعليم الإلزاميّ في سنّ 3–4 بدءًا من العام الدراسيّ القادم، يبدو غير قابل للتطبيق في القدس الشرقيّة في الظروف الحاليّة.

[14] المركز الفلسطينيّ للإحصاء– القدس 2011، ص 205.

كذلك يجدر بالإشارة أنّ هذا الواقع لا يؤثّر على قدرة الأمّهات في الخروج إلى العمل فحسب، بل كذلك يلحق الضرر بالأطفال، حيث أظهرت الأبحاث أنّ الأطفال الذين ينخرطون في أُطُر تربويّة لائقة في هذه السنّ يتفوّقون من الناحيتين التعليميّة والتطوُّريّة.

هـ. تشغيل الفلسطينيّين في القدس الغربيّة:

تدفع المتانة الاقتصاديّة النسبيّة للقدس الغربيّة الفلسطينيّين سكّانَ القدس الشرقيّة للبحث عن عمل هناك. وبجانب صعوبات اللغة والتحصيل العلميّ التي ذُكرت سابقًا، والتي تَحُول دون الانخراط في العديد من المجالات، يواجه سكّان القدس الشرقيّة عوائق أخرى تنبع من الوضع السياسيّ وظروف القدس الشرقيّة الخاصّة. التوتّرات الاجتماعيّة والثقافيّة بين

اليهود والعرب في المدينة تؤثّر على الحياة اليوميّة، وبضمن ذلك تؤثّر على من يعملون جنبًا إلى جنب أو يقدّمون الخدمات لعموم السكّان. يتفاقم هذا التوتّر عند نشوب الأزمات، ويشمل في الحالات المتطرّفة مضايقات جسديّة، وتوجُّهًا لأصحاب المصالح التجاريّة اليهوديّة بعدم تشغيل العرب.

البريد: 9 مكاتب للبريد في القدس الشرقيّة، مقابل 42 في القدس الغربيّة؛ توزيع غير منتظم للبريد.

الصرف الصحّيّ: ثمّة نقص بقرابة 50 كيلومترًا من خطوط الصرف الصحّيّ، واستخدام آبار الامتصاص بدلا عنها؛ تفيض آبار الصرف مرارًا وتكرارًا، وتتسبّب في مضارّ صحّيّة خطيرة؛ صعوبة متواصلة في الربط بشبكة المياه.

يتمثّل عائق خاصّ بالنسبة للرجال في مسألة السجلّ الجنائيّ، حيث يطلب الكثير من أصحاب العمل اليهود من رجال فلسطينيّين شهادة "حسن سلوك"، أيْ سِجِلاً بوليسيًّا حول غياب ماضٍ جنائيّ لديهم، وذلك كشرط أوّليّ للتشغيل. ومن المعلوم أن هذا الطلب مخالف للقانون الإسرائيليّ الذي يحدّد سرّيّة التسجيل الجنائيّ وعدم نقل معلومات منه إلاّ لصاحب الشأن نفسه أو لأجسام معيّنة حدّدها القانون. كما أن نسبة لا بأس بها من الرجال في القدس الشرقيّة تحملُ سِجِلاً جنائيًّا معيّنًا، سواء أكان هذا على خلفيّة أحداث الانتفاضة أم على خلفيّة أخرى. وعلى الرغم من عدم قانونية طلب السجلّ الجنائي إلا أن هذه ظاهرة تنتشر كثيراً في القدس الشرقيّة على خلفيّة غياب رقابة الدولة على تطبيق القانون ومنح فرص متساوية في العمل.

كما يُشكّل التدني في خدمات شبكة المواصلات العامّة كذلك عائقًا آخر أمام من يريد الخروج للعمل في القدس الغربيّة. إذ تعمل في القدس الشرقيّة شبكة مواصلات منفصلة عن تلك التي تعمل في المدينة الغربيّة، وتربط ما بين الأحياء الفلسطينيّة والمركز التجاريّ في البلدة القديمة. وفي الكثير من الأحيان، يُضطرّ الفلسطيني الذي يعمل في الأحياء الغربيّة إلى استخدام عدد من خطوط المواصلات في الاتّجاهين، ممّا يعني مزيدًا من المصروفات وإضاعة الوقت. تحسَّنَ هذا

الوضع في الآونة الأخيرة، بعد إدخال التحسينات على شبكة مواصلات القدس الشرقيّة، لكن مشكلة متناوَليّة المواصلات لم تجد حلاً كاملاً ومُرْضيًا بعد، ولا سيّما في مسألة التنقل ما بين المدينة الشرقيّة وتلك الغربيّة.

و. سحب الإقامة الدائمة ومنح مكانة مؤقّتة:

تجمدت جميع إجراءات لَمّ شمل سكّان الأراضي المحتلة على ضوء قرار الحكومة الإسرائيليّة في العام 2002، وتكريس هذا القرار من خلال مرسوم طارئ في قانون المواطَنة والدخول إلى إسرائيل في العام 2003. السكّان الفلسطينيّة من الضفة وغزة المتزوّجين من مواطني وسكّان إسرائيل ممّن صودق على طلبهم للَمّ الشمل يمكنهم المكوث في إسرائيل بواسطة تأشيرات يجري تجديدها في فترات محدّدة بعد إجراء فحوص أمنيّة واختبارات فحص مركز الحياة، وغير ذلك. تَمنح هذه التأشيراتُ حامليها حقَّ المكوث والسكن، لكن غالبيّتها لا تمنحهم حقّ العمل في إسرائيل، أو استصدار رخصة لقيادة سيّارة، أو الحصول على التأمين الصحّيّ والتأمين الوطنيّ، وما إلى ذلك.

سحب بطاقات الإقامة:
منذ العام 1976، سُحبت الهوية المقدسية من 14,084 فلسطينيًّا، وحُرموا على إثر ذلك من العيش في مدينتهم.

على هذا النحو يسكن في القدس الشرقيّة الكثير من الفلسطينيّين الذين صادق وزير الداخليّة الاسرائيلي على طلبهم للَمّ الشمل، وتشكّل القدس بالنسبة إليهم مركز الحياة، ويلدون أبناءهم فيها مع أزواجهم، ويحملون بطاقات مكوث فيها، لكنّهم لا يستطيعون العمل وإعالة عائلاتهم. يُطلب من حَمَلَة التأشيرة الذين يريدون العمل بصورة قانونيّة في إسرائيل، وفي القدس الشرقيّة كذلك، أن يخضعوا لإجراءات معقّدة بغية استصدار تصريح دخول لإسرائيل لغرض العمل (وذلك على غرار الفلسطينيّين من الضفّة الغربيّة الذين لا يحملون تصاريح قانونيّة للمكوث في إسرائيل)، ومن ثَمّ "تقييد" أنفسهم لمشغّل واحد ولفروع عمل محدّدة (البناء والزراعة والصناعة والخدمات). في بعض الحالات، يُضطرّ هؤلاء إلى العودة إلى الضفّة الغربيّة للبحث عن لقمة العيش لعائلاتهم، ممّا يؤثّر على إجراءات لَمّ الشمل[15] التي تتطلّب منهم إثبات أنّ القدس تشكّل مركز حياتهم، وإذا لم يحصل ذلك يتوقّف الإجراء وتُسحب المكانة.

ثمّة صعوبة أخرى يواجهها سكّان المدينة الذين سُحبت إقامتهم الدائمة من قِبَل وزارة الداخليّة. في العقود الأربعة الماضية، قامت هذه الوزارة بسحب الإقامة الدائمة من 14,084 فلسطينيًّا، ولم يُسمح لهم بعدها بالسكن والعمل في مدينتهم. بحسب بيانات وزارة الداخليّة الإسرائيليّة، حصل ارتفاع كبير في عدد الإقامات الثابتة التي جرى سحبها في السنوات الأخيرة، حيث بلغ هذا العدد منذ العام 2006 حتّى اليوم نحو نصف المجموع الكلّيّ للإقامات التي سُحبت منذ العام 1976 حتّى اليوم.

[15] ملفّ المحكمة العليا 6615/11 سلهب وآخرون ضدّ وزير الداخليّة وآخرين. http://www.hamoked.org.il/files/2011/114821.pdf

وصل هذا الإجراء ذروته في العام 2008 عندما قامت وزارة الداخليّة الإسرائيليّة بسحب الإقامة الدائمة من 4,577 شخصًا خلال عام واحد[16].

بعض من سُحبت إقامتهم الدائمة لا يغادرون القدس، بل يتحوّلون إلى "غائبين حاضرين" بالنسبة للسلطات وأصحاب العمل. قانونيًّا، لا يمكن تشغيل مَن سُحبت إقامته الدائمة، حيث لا يملك رقم هُويّة ولا يستطيع فتح حساب بنكيّ، ولا تتوافر له ضمانات اجتماعيّة (التأمين الوطنيّ، والتأمين الصحّيّ، والراتب التقاعديّ)، ولا يحصل على حقوق الحماية التي يحصل عليها العمّال القانونيّون. رغما عن أنفه يُضطرّ من سحبت إقامته ويريد توفير لقمة العيش لعائلته إلى اللجوء إلى سوق العمل السوداء التي تشكّل أرضيّة خصبة للاستغلال وهضم الحقوق.

<u>تلخيص : مسؤوليّة السلطات عن خلق سياسة مغايرة</u>

دفعت السياسات التي جرى استعراضها في هذه الوثيقة الموجزة إلى عزل سوق العمل في القدس الشرقيّة، وإضعاف الجمهور الفلسطينيّ، وانتهاك حقوقه بصورة متواصلة. وما دامت إسرائيل هي الحاكم في القدس الشرقيّة، فعلى سلطاتها الحكومية والبلديّة أن تبذل ما في وسعها بغية تحسين الوضع الاقتصاديّ والتشغيليّ في تلك المنطقة من خلال توفير حلولٍ لائقة للوضع الخاصّ الذي وصل إليه سكّان القدس الشرقيّة، ومن بين هذه الحلول نذكر:

- مكافآت خاصّة ومساعَدة أصحاب المصالح التجاريّة الذين تضرّروا جرّاء بناء جدار الفصل الذي عزَلَهم عن جزء كبير من زبائنهم؛
- منح المكافآت للشركات والأجسام التي توفّر فرص عمل إضافيّة للسكّان، والإبقاء على المنطقة الصناعيّة في وادي الجوز لكونها توفّر فرصًا تشغيليّة
- إيجاد سبل منح التسهيلات للمبادرين من قطاع الأعمال والتجارة الذين يرغبون في الاستثمار في القدس الشرقيّة وتشجيعهم –على سبيل المثال– على إقامة المتاجر في الأحياء السكنيّة؛
- توسيع أُطُر التأهيل المهنيّ، وابتكار برامج للخروج إلى العمل على نحوٍ يُفْضي إلى الانخراط في وظائف عديدة ومتنوّعة، لا سيّما في المجالات التي تعرض أجرًا مرتفعًا وشروطَ عمل جيّدةً؛
- صرف استثمارات أكبر في جهاز التربية والتعليم في القدس الشرقيّة، بما في ذلك وضع مخطّطات لمنع التسرّب، وبناء أُطُر لاستكمال شهادة البجروت، ولتعليم اللغة العبريّة للراغبين في ذلك؛
- بناء مسارات خاصّة بشروط مريحة لمن يريدون الحصول على اعتراف إسرائيليّ من أصحاب الألقاب الأكاديميّة والشهادات المهنيّة من جامعة القدس الفلسطينيّة، والمعاهد والكلّيّات الفلسطينيّة في القدس الشرقيّة والجامعات في الضفّة الغربيّة، وذلك من خلال تسليط الضوء على المهن المطلوبة في القدس الشرقيّة، كالمهن شبه الطبّيّة؛

[16] ملف المحكمة العليا 2797/11 محمود قراعين ضد وزير الداخلية http://www.acri.org.il/he/?p=687

- بناء روضات أطفال بلديّة تُمكّن الأمّهات من الخروج للعمل؛
- تعزيز الرقابة على حقوق العاملين، بما في ذلك دفع الأجور المنصفة والحدّ الأدنى من الأجر، وتطبيق حظر طلب المشغِّلين السجلَّ الجنائيَّ من المرشّحين للعمل، وتطبيق حظر التمييز في أماكن العمل.

كما أن على السلطات أن تتوقّف عن ممارسة الإجراءات التي تنتهك حقوق السكّان الأساسيّة، لا سيّما سياسة مصادَرة وسحب الإقامة الدائمة، ومنع فلسطينيّي الضفّة الغربيّة الذين يعيشون في القدس بصورة قانونيّة (في إطار إجراءات لَمّ الشمل) من الحصول على تراخيص عمل، التوقّف عن ممارسة سياسة التخطيط والأراضي التي تخنق التطوّر العمرانيّ في جميع المناطق الفلسطينيّة في القدس، وغير ذلك من الإجراءات التي ليس في الإمكان عرضها هنا –لضيق المجال المتاح.

ثمّة محور آخر لتغيير السياسات لغرض تطوير مجال التشغيل في صفوف السكّان الفلسطينيّين في القدس الشرقيّة، يجري من خلال مصلحة التشغيل (الاستخدام)، لكن من المؤسف أنّ السياسة العامّة في السنوات الأخيرة تتّجه نحو "تجفيف" ميزانيّات مصلحة التشغيل، بما في ذلك ميزانيّات التأهيل المهنيّ، وميزانيّات تفعيل مكاتب العمل وغيرها. مكاتب مصلحة التشغيل في القدس الشرقيّة (وهي التي أقيمت خصّيصًا من أجل السكّان هناك) تقع في بناية مشتركة مع وزارة الداخليّة التي تشهد مَداخلها اكتظاظًا شديدًا في طوابير الانتظار طَوال الوقت. أخفق مكتب التشغيل في الاستجابة لاحتياجات السكّان، وبدل توجيه العاطلين عن العمل للتدريب المهنيّ اللائق ولأعمال واعدة تمنح الاستقرار وفرص النموّ الذاتيّ، تواصل توجيه الكثير من مرتاديها إلى أعمال الحراسة والنظافة التي ملّ منها السكّان.

بالإضافة إلى مكتب التشغيل، تضمّ بلديّة القدس سلطة تشغيل يعمل فيها عدد من مركّزي التشغيل وتطوير للقوى العاملة، وينتشرون في 29 مركز خدمات في جميع أحياء المدينة. من بين مركّزي التشغيل الـ 23، ليس هنالك سوى أربعة هم من القدس الشرقيّة ويعملون في أحيائها بأنصاف وظائف. ما يعنيه الأمر عمليًّا هو أنّ سلطة التشغيل البلديّة لم تخصّص سوى وظيفتين كاملتين للعمل مع السكّان الفلسطينيّين الذين يشكّلون ثلث سكّان المدينة.

من شأن توسيع هذا الجهاز الذي يعرف واقع القدس الشرقيّة عن كثب أن يوفّر أدوات كثيرة للسكّان بما في ذلك الإدراج في العمل، والحصول على معلومات وأدوات مهنيّة تساعد على الانخراط في العمل، وعقْد ورشات عمل ومَعارض تشغيل، وتعزيز متناوَليّة التعليم العالي، وتوفير المعلومات والاستشارة للسكّان الذين يتخبّطون حول مجالات التعليم أو العمل. ولذلك عليه المبادرة للتحاور واللقاء مع السكّان بغية إجراء عمليّة مسح الاحتياجات الخاصّة في مجال التشغيل والتأهيل المهنيّ للفلسطينيّين بعامّة، ولشرائح فرعيّة بخاصّة، لا سيّما قطاعات الشباب والأمّهات وذوي الإعاقات.

يمكن للعمل الصحيح من قِبل مكتب مصلحة التشغيل وسلطة التشغيل البلديّة أن يؤثّر على الكثير من العائلات. لكن، في سبيل التغلّب على مُجْمل الصعوبات التي استُعرضت في هذا البحث، ثمّة حاجة إلى عمل دؤوب واستثمارات غير مسبوقة من قِبَل أجسام رسميّة أخرى.

عند محاولة إيجاد حلول لوضع الفقر والعمل في القدس الشرقية يجب الأخذ في عين الاعتبار عدة عوامل مركبة تتأثر بها القدس الشرقية. فعلى سبيل المثال، تؤثّر مسارات داخليّة في صفوف الجمهور الفلسطينيّ في القدس الشرقيّة بما في ذلك تحوّلات تتعلّق بمكانة المرأة، على الوضع القائم وعلى الحلول المحتملة. كما أن الأزمات العالميّة والمحلّيّة تلحق ضررًا بالغًا بالشرائح السكّانيّة المسحوقة –وسكّان القدس الشرقيّة من بينها– وتدفع نحو مغادرة الفئات المتعلّمة والقويّة للمدينة.

وإذا لم تقم السلطات الإسرائيليّة باتّخاذ الإجراءات المطلوبة التي تأخذ الظروف التي تطرّقنا إليها هنا بعين الاعتبار، ومن خلال بذل المجهود والاستثمارات اللائقة، سينضمّ المزيد من الناس إلى دوائر الفقر، وستتواصل عزلة سكّان القدس الشرقيّة.

لمشاهدة الفلم القصير "قضاء وقدر: سياسة الفقر في القدس الشرقية" والمزيد من المعلومات:
http://www.acri.org.il/ar/?p=2297

القدس الشرقية بالأرقام

عدد السكّان: 360,882 فلسطينيًا؛ ويشكّلون 38% من إجمالي سكّان القدس[17].

عدد الأنفس تحت خطّ الفقر: 78% من مجموع السكّان؛ 84% من الأطفال؛ وتشكل هذه النسبة التراجع الأعلى عبر السنين[18].

التخطيط والبناء: لا يُسمح للفلسطينيّين بالبناء إلاّ على 17% من مساحة القدس الشرقيّة، وقد جرى استغلال غالبيّة هذه المساحة للبناء؛ الخرائط الهيكليّة المفصّلة غائبة في جميع الأحياء: نِسَب البناء المسموح بها في الأحياء الفلسطينيّة تصل غالبًا إلى 35%–75% مقابل 75%–150% في الأحياء اليهوديّة[19].

مصادرة الأراضي: منذ العام 1967، صودر ثلث أراضي الفلسطينيّين في القدس، وبُنيت عليها آلاف الشقق للسكّان اليهود؛ 35% من المساحات التي خضعت للتخطيط في الأحياء الفلسطينيّة تندرج تحت التعريف "مساحات طبيعيّة مفتوحة" ولا يسمح بالبناء عليها[20].

السكن والاكتظاظ: 13% فقط من الوحدات السكنيّة التي صودق على بنائها في المدينة في الفترة الواقعة بين العامين 2005 وَ 2009، تقع في أحياء فلسطينيّة؛ المساحة المتوافرة للسكن للفرد الواحد في الأحياء اليهوديّة تصل إلى 20 مترًا مربّعًا، مقابل 11 مترًا مربّعًا في الأحياء الفلسطينيّة[21].

جدار الفصل والحواجز: بناء 142 كيلومترًا من جدار الفصل[22]، وإغلاق المعابر، وتطبيق سياسة تصاريح الدخول، كلّ هذه العوامل عزلت القدس عن الضفة الغربيّة وأضعفت سكّانها من الناحيتين الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

أحياء من وراء الجدار: عُزل عن المدينة 90,000 من سكّانها الذين يحملون بطاقات هُويّة زرقاء[23]، وذلك من الأحياء التالية: راس خميس؛ ضاحية السلام؛ مخيم شعفاط للاجئين؛ كفر عقب؛ سميرميس. يُطلب من هؤلاء عبور الحواجز في كلّ يوم لغرض تلقّي التعليم والعلاجات الطبّيّة والقيام بالزيارات العائليّة وما شابه.

مجالات العمل : 25% في الفَندقة والمطاعم؛ 19% في التربية والتعليم؛ 19% يقدّمون خدمات عامّة [البيانات– حول لواء القدس][24]؛ المنطقة الصناعيّة الفلسطينيّة الوحيدة في وادي الجوز يتهدّدها خطر الإغلاق.

المستشفيات في القدس الشرقيّة: تَوَلَّدَ عجز ماليّ لدى هذه المؤسّسات بسبب بناء جدار الفصل العازل، والقيود التي فُرضت على وصول المرضى والطواقم الطبية من الضفّة الغربيّة. حتى ذلك الحين شكّلت هذه المستشفيات المركز الطبّيّ لجميع مناطق الضفّة الغربيّة. اما بعد بناء الجدار تراجعت حتى نسبة المقدسين الساكنين خلف الجدار الذين توجّهوا إلى مستشفيات القدس للحصول على علاج فيها من 69% إلى 29%[25].

النقص في الغرف التدريسيّة: نقص مزمن يقدر بحوالي أألف (1,000) غرفة تدريسيّة في جهاز التعليم، على الرغم من التزام السلطات أمام المحاكم بسد النقص؛ كما أن الغرف التدريسيّة التي يجري بناؤها لا تقلّص الفجوة.

---

[17] من معطيات سجل السكان في بلدية القدس لعام 2011.

[18] من التقرير السنويّ للتأمين الوطني، مقاييس الفقر والفجوات الإجتماعية لعام 2011:
http://www.btl.gov.il/Publications/oni_report/Documents/oni2010.pdf

[19] فخ تخطيطي: سياسة التخطيط، تسوية الأراضي، رخص بناء وهدم بيوت شرقي القدس. جمعية "بمكوم" – مخططون من أجل حقوق التخطيط وجمعية "عير شاليم"، 2004.

[20] نفس المصدر السابق.

[21] بيان صحفي صادر عن جمعية "بمكوم" – مخططون من أجل حقوق التخطيط بتاريخ 9 كانون الثاني 2011.

[22] تقرير الأمم المتّحدة، مستجدّات حول موضوع الجدار، تمّوز 2011، ص 4.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_barrier_update_july_2011_hebrew.pdf

[23] نظام تطبيق جدار الأمن حول القدس: إسقاطات محتملة على المدينة: مركز القدس للدراسات الإسرائيليّة، 2006، ص 34.
http://www.jiis.org.il/.upload/fence-h1.pdf

[24] المركز الفلسطينيّ للإحصاء– القدس 2011، ص 214.

[25] تأثير الجدار على مجال الصحة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومنظمة الصحة العالمية، تقرير خاصّ 2010.

نقص في رياض الأطفال: ثمّة 6 روضات بلديّة للمرحلة قبل الإلزاميّة في القدس الشرقيّة مقابل 66 روضة كهذه في القدس الغربيّة؛ صعوبة بالغة في تطبيق قرار الحكومة القاضي بسَرَيان قانون التعليم الإلزاميّ على سنّ 3- 4 سنوات في السنة الدراسيّة القادمة.

التعليم الثانويّ والجامعيّ: نسبة التسرّب في صفوف طلاّب الصف الثاني عشر تبلغ 40%[26]؛ يجد الطلاّب الذين بحوزتهم شهادة الإنهاء التعليم الثانوي الفلسطيني ("التوجيهيّ") صعوبة في القبول للجامعات الإسرائيلية؛ بعض الألقاب الأكاديميّة من الجامعات الفلسطينيّة بما في ذلك جامعة القدس– ابو ديس، لا يُعترف بها في إسرائيل.

مكاتب الخدمات الاجتماعيّة: 3 مكاتب في القدس الشرقيّة تعالج 38% من السكّان، مقابل 18 مكتبًا للخدمات الاجتماعية في القدس الغربيّة؛ حتّى بعد إضافة 19 وظيفة ثمّة اكتظاظ شديد وضرورة لإضافة 15 مِلاكًا أو وظيفة آخر.

الأولاد في دائرة خطر: 6,150 ولدًا في دائرة الخطر؛ ارتفاع في العنف داخل العائلة؛ في العام 2010 أُرسِل 71 ولدًا إلى مؤسّسات عربيّة في الشمال بسبب غياب أُطر للأولاد العرب في القدس[27].

البريد: 9 مكاتب للبريد في القدس الشرقيّة، مقابل 42 في القدس الغربيّة؛ توزيع غير منتظم للبريد.

الصرف الصحّيّ: ثمّة نقص بقرابة 50 كيلومترًا من خطوط الصرف الصحّيّ[28]، واستخدام آبار الامتصاص بدلا عنها؛ تفيض آبار الصرف مرارًا وتكرارًا، وتتسبّب في مضارّ صحّيّة خطيرة؛ صعوبة متواصلة في الربط بشبكة المياه.

سحب بطاقات الإقامة: منذ العام 1976، سُحبت الهوية المقدسية من 14,084 فلسطينيًّا، وحُرموا على إثر ذلك من العيش في مدينتهم.

---

[26] معطيات مديرية التربية والتعليم لعام 2012/2011.

[27] من معطيات حصلت عليها جمعية حقوق المواطن في إسرائيل من مكتب الرفاه في شرقي القدس، 2012.

[28] معطيات من شركة "هجيحون" كما وصلت لجمعية حقوق المواطن في إسرائيل.